كلمـــــة

معالي السيد/ يعقوب عبد المحسن الصانع

وزير العدل

ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

أمـــــام

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر

لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

الدوحة 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

السيد يوري فيديتوف أمين عام المؤتمر

أصحاب السعادة السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام،،،

يشرفني في البداية، التعبير عن مدى سعادتي في أن أكون حاضراً اليوم بين جمعكم الكريم، وأن أشارككم فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والذي يزخر جدول أعماله بالعديد من الموضوعات التي يعظم أثر تناولها إيجاباً على بلداننا. والتي يبرز من بينها، استعراض السياسات والاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تعزيزا لسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتنسيقا للجهود الدولية في هذا المجال.

لاشك في أن التطور الخطير والمضطرد في معدلات إرتكاب الجرائم، وخاصة المنظمة منها، وإمتداد آثارها لتعبر الحدود الوطنية للدول، ما حدى بمجتمعنا الدولي، إلى التنبه لتداعياتها، وتكثيف جهوده نحو العمل على تكاتف وتوحيد السياسات الدولية، بغية مجابهة الجرائم المنظمة ولا سيما العابرة منها للحدود الوطنية، وتحجيمها وحصر آثارها وتداعيتها الجسيمة، بعد أن باتت تهدد مصالح وأمن الدول والمجتمع الدولي بأسره.

وفي سياق التزام دولة الكويت بمبادئ الديمقراطية والمساواة التي ترسخت من خلال دستورها وتشريعاتها الوطنية و ذلك بما يتسق مع الشريعة الإسلامية السمحاء ، فإنها على يقين تام بأهمية وضرورة تفعيل وتعزيز، أوجه التعاون

الدولي سواء الإقليمي أو الثنائي، من أجل تحقيق المزيد من الإستقرار والأمن الوطني والدولي، ومن ثم تهيئة المناخ السليم لكي تتفرغ الدول لعوامل التنمية البشرية والاقتصادية وتشق طريقها نحو التقدم والتطور.

ولعل هذه المخاطر والضرورات، هي التي دفعت بالمجتمع الدولي ومنظماته، نحو سن العديد من الصكوك الدولية الجزائية الراعية لمعطيات ومتطلبات مكافحة ومنع الجريمة، وعلى سبيل المثال نشير منها، إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، و الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما أننا نشاهد اليوم، على المستوى الإقليمي والثنائي، تكاتفاً واضحاً بين الدول، سعياً وراء ترسيخ المبادئ الداعية لمكافحة ومنع الجرائم والتعاون في الإجراءات القانونية فيما بينها، سواء كان ذلك من خلال إبرام اتفاقيات التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة في المواد الجزائية، أو من خلال إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الخاصة بتسليم وتبادل المجرمين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه الدولي والإقليمي والثنائي للدول، كان مؤثراً إلى حد كبير، في تقليص وتخفيض معدلات الجريمة الدولية، وتعزيز التعاون الدولي نحو تقويض أفعال التخطيط أو التحريض أو الاشتراك في مثل هذه الجرائم.

وقد أصدرت دولة الكويت بالفعل عدداً من التشريعات لأجل تطبيق هذه المبادئ والاتفاقيات، حيث صدر في العام 2013 قانون بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وقانون آخر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هذا بالإضافة إلى إصدار قانون بإنشاء

الهيئة العامة لمكافحة الفساد في العام 2012، وإصدار لائحتها التنفيذية في هذا العام.

ويطيب لي - في هذا السياق - أن أبين تأييد دولة الكويت، لما إنتهى إليه مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، من توصيات ومقترحات، والتي تضمنها إعلان السلفادور بشأن الإستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية حول نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في ضوء معطيات ومتطلبات العالم المتغير.

وفي سياق متصل.. فإن وفد بلادي ينظر بقدر من الاهتمام إلى ما يزخر به جدول أعمال المؤتمر من موضوعات وعلى رأسها التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الموضوع الذي حظي باهتمام وطني بارز وذلك في إطار وزارة العدل الكويتية لاسيما بأن التعاون الدولي بصدد مكافحة الجريمة المنظمة إنما يتأتى من خلال تبادل الخبرات بين الدول واستعراض تشريعاتها وتدابيرها الوطنية في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية ، حيث تسعى حكومة دولة الكويت حاليا و ضمن ممارساتها في تعزيز التعاون الدولي من خلال استعراض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى تشكيل لجنة وطنية تقوم بتزويد أمانة مؤتمر الدول الأطراف بالمعلومات التي يطلبها حول مدى الامتثال والتنفيذ لأحكام الاتفاقية.

الإخوة والأخوات،،،

إن دولة الكويت وفي اطار جهودها نحو مكافحة الاستخدامات غير المشروعة للوسائل التكنولوجية والإلكترونية، لما باتت تسهم به هذه الأفعال، من خطورة، نظراً لإرتباطها بالغالب الأعم مما يرتكب دولياً وإقليمياً من جرائم، لاسيما الجرائم العابرة

للحدود، قامت بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية وكذلك سن تشريعات وطنية خاصة في هذا السياق، حيث أصدرت دولة الكويت خلال العام الماضي قانوناً بشأن المعاملات الإلكترونية، كما أنها قد فرغت من إعداد مشروع قانون في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وجاري اتخاذ الإجراءات القانونية الوطنية تمهيداً لاستصداره، وندعو في هذا الصدد إلى دعم التوجهات الدولية الخاصة بمكافحة كافة الاستخدامات الإلكترونية غير المشروعة.

وختاما لا يفوتني، ونحن في هذا المحفل الأممي الذي تم الاعداد والتحضير له بكل جدارة وتميز من قبل حكومة دولة قطر الشقيقة، أن اتقدم بالأصالة عن نفسي وعن حكومة دولة الكويت بجزيل الشكر والثناء لدولة قطر حكومة وشعبا على ما تلقيناه من حفاوة وترحيب كبيرين وحسن ضيافة، وهو ما عهدناه دوماً من إخواننا وأحبتنا في دولة قطر .

كما.. أتوجه بعميق تقديري.. إلى السيدات والسادة الحضور، متمنياً للجميع دوام التوفيق والسداد، وأن يوفقنا وإياكم إلى دعم وتنسيق الجهود الدولية، في إطار حماية مجتمعاتنا الدولية والإقليمية والوطنية من الجرائم التي تهدد مصالحها وتقدمها وإستقرارها، داعياً الله أن يحفظ بلداننا ويصون أمنها وإستقرارها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،